حدود الحرية والمسؤولية للصحافة الكويتية من منظور الصحافيين والسياسيين الكويتيين: "دراسة مقارنة"(*)

منـــاور بـــيـــان الـــراجـــحـــي

أستاذ مساعد، قسم الإعلام، كلية الآداب، جامعة الكويت

الملخص

استهدف هذا البحث قياس مستوى الحرية المتاح للصحف الكويتية من وجهة نظر كل من الصحافيين وأعضاء مجلس الأمة والسياسيين الكويتيين. ودراسة الفرق بين اتجاهات كل منهم إزاء هامش الحرية المتاح للصحف الكويتية وكذلك مسؤوليتها تجاه المجتمع والتزامها بالمسؤولية المهنية والأخلاقية. وللوصول إلى تلك الأهداف اعتمد الباحث على منهج المسح باستخدام أداة الاستبانة وتطبيقها على عينة متاحة من كل من الصحافيين الكويتيين، قوامها (221) مفردة من الصحافيين، و(68) مفردة من أعضاء مجلس الأمة الكويتي وسياسيين.

وخلص البحث إلى وجود اختلافات بين رؤى واتجاهات كل من الصحافيين والسياسيين الكويتيين نحو مفاهيم الحرية والمسؤولية في الصحافة الكويتية، وكذلك في المتغيرات المرتبطة بتلك المفاهيم، من مثل: حرية الرأي والتعبير، المخاوف التي تواجه الصحافيين، مدى التزام الصحف الكويتية بمسؤولياتها إزاء المجتمع، إلى غير ذلك. ودلّت النتائج على اختلاف واضح في نقاط كثيرة بين السياسيين أعضاء مجلس الأمة (الذين يمثلون الفاعل الرئيسي في صناعة التشريعات الصحفية) من جهة، والصحافيين أنفسهم من جهة أخرى، فيما يتعلق بحال الممارسة الصحافية وما يجب أن يكون عليه الوضع، ويعكس هذا الاختلاف أحياناً حالة من الصراع. وفي أحيان أخرى يعكس حالة من الرضا والوفاق بين كلا الفريقين. كما لوحظ وجود اتجاهات إيجابية مرتفعة لدى السياسيين نحو فكرة حرية الصحافة لكنهم أكثر تحفظاً فيما يتعلق بالحرية بشكل عام وأداء الصحافيين والصحافة الكويتية بشكل خاص.

مقدمة

ظلّ مفهوم حرية الرأي والتعبير، على امتداد التاريخ البشري، يأخذ مكانة كبيرة بين الأدباء والفلاسفة، ويذكر التاريخ أن تطور هذا المفهوم في الولايات المتحدة، يرجع إلى كل من "جون ملتون" في القرن السابع عشر، و "جون أرسكن" و "توماس جفرسون" في القرن الثامن عشر، و"جون استيورات مل" في القرن التاسع عشر، كذلك لعبت كتابات كل من الفيلسوف الإنجليزي "جون لوك" في القرن السابع، و "منتسكو" و "جاك روسو" في القرن الثامن عشر، دوراً مهماً في عملية تدفق الآراء والأفكار السياسية الحرة، وفي تطوير مفهوم حرية الرأي والتعبير[1].

وتذكر الأدبيات أن أول اعتراف رسمي بحرية التعبير جاء في المادة 11 من ميثاق حقوق الإنسان والمواطن في فرنسا عام 1789 غداة الثورة الفرنسية، الذي نص على "أن التداول الحر للأفكار والآراء هو أحد حقوق الإنسان المهمة والجوهرية، فيجوز لكل مواطن أن يتكلم ويكتب ويطبع بصورة حرة، مع مسؤوليته عن سوء استعمال هذه الحرية، في الحالات التي يحددها القانون"[2].

إن حرية إبداء الرأي تعد بمثابة العمود الفقري للحريات الفكرية؛ ذلك أنه إذا كان من حق الإنسان أن يفكر فيما يكتنفه من شؤون، وما يقع تحت إدراكه من ظواهر، أن يأخذ بما يهديه إليه فكره، ويكوّن عقيدته الداخلية فكرياً بصورة مستقلة ومختارة، فإن حقه هذا يبقى ناقصاً إذا لم يتمكن من التعبير عن أفكاره وآرائه ومعتقداته، بنقلها من مرحلتها الداخلية إلى حيز الوجود الخارجي، لإعلام الجميع بها، سواء كان ذلك في أحاديثه بمجالسه الخاصة أو العامة[3].

لكن في ظل جنوح بعض الصحف ووسائل الإعلام، في ظل نظرية الحرية، إلى الإثارة والخوض في أخبار الجنس والجريمة وإساءة استخدامها للحرية، بدأ البحث عن وسيلة لتقييد تلك الحرية، فظهر مفهوم الحرية القائمة على المسؤولية، وظهرت القوانين والقواعد التي تجعل الرأي العام رقيباً على آداب المهنة وسلوكها. ووجدت الأنظمة السياسية شبه السلطوية في هذا الأمر وسيلة مثلى للتضييق على حرية الإعلام. وأصبح الإعلام يقع موقع المتهم بدلاً من موقع المدّعي في عديد من المواقف ولاسيما في الدول العربية.

وقد خضعت مفاهيم الموضوعية والحرية والمسؤولية في مجال الإعلام للعديد من الدراسات التي حاولت رصد تلك المفاهيم وتحديد أبعادها، وعلى الرغم من الكم الهائل من هذه الدراسات فإنها لم تصل إلى اتفاق نهائي حول أي من هذه المفاهيم ليس بسبب التركيبة المعقدة لها فحسب بل بسبب نسبيتها، فما هو موضوعي -مثلاً- من جانب قد لا يكون موضوعياً من جانب آخر؛ بسبب السلطة أو المصلحة أو الضغوط المتعددة التي تمارس على القائمين بالاتصال، والتي أفردت لها نماذج حراسة البوابة العديد من التفسيرات[4].

من هذا المنطلق جاء إحساس الباحث بموضوع البحث الراهن، الذي يسعى فيه إلى الكشف عن حدود الحرية والمسؤولية المهنية للصحافة الكويتية من منظور الصحافيين والسياسيين الكويتيين في ضوء العلاقة المتبادلة بين النظامين: الإعلامي والسياسي.

الصحافة بين الحرية والمسؤولية

لا تزال الحرية من المفاهيم التي اختلف حولها المفكرون اختلافاً كثيراً من مجتمع إلى آخر ومن عصر إلى عصر ومن ثقافة إلى أخرى. وهناك من يعرّف حرية الرأي والتعبير بأنها حرية الشخص في أن يقول ما يفكّر به دون أن يطارد، وتشمل الحرية استقصاء الأخبار وتلقيها وإذاعتها بأي وسيلة كانت دون التقيد بالحدود الجغرافية، وبأي شكل سواء كانت مكتوبة أم شفهية أم مطبوعة، وبأي وسيلة يختارها الشخص[5]. بينما يعرفها آخر بأنها: قدرة الفرد على التعبير بحرية عن أفكاره وآرائه ومعتقداته، مهما كانت، سواء بالقول أو الكتابة أو الإشارة دون أي خوف بأي وسيلة[6].

وتعتبر حرية الصحافة أحد المظاهر المهمة للحرية، ويقصد بها حق الأفراد والجماعات في إصدار الصحف والعمل بها والتعبير عن آرائهم ومعرفة الأخبار والمعلومات ونقلها بموضوعية، وتنوير المواطنين وتثقيفهم بواسطتها، وذلك ضمن تعددية صحافية تمثل الاتجاهات السائدة في المجتمع[7].

وحرية الصحافة هي الضمان الذي يحفظ للأفراد حقهم الشخصي، ويساعد على خلق الأفكار، كما أنها تعد ضرورة اجتماعية مطلوبة من أجل الحفاظ على النظام السياسي.. وتسهم

الصحافة بدور مهم في تحقيق الديمقراطية؛ لأن مصدر قوتها نابع من الدستور الذي كفل لها ذلك، بجوار الضبط الذي تمارسه البرلمانات.. وتوجد مجموعة من الوظائف التي تؤديها الصحافة الحرة في المجتمعات المتقدمة، أهمها[8]:

1 – تعكس تعدد الآراء في كل مكان من الدولة، وتعتبر منتدى لمناقشة كثير من الأفكار المتصارعة، وتعلن على نطاق واسع عن قوة الاقتراحات المختلفة أو حفظها، وفي النهاية تقود إلى تبني الأفكار الجريئة.

2 – تمد المواطنين بالمعلومات التي يحتاجون إليها للقيام بواجباتهم. فهي تتيح لهم تقييم ما يقدمه قادتهم، وتتيح لهم أيضاً أن يحكموا على أفعال الحكومة، وتسعى لإشراك المواطنين في الشؤون السياسية.

3 – تعد بمثابة وسيلة جماهيرية للاتصال بموظفي الحكومة؛ فهي توضح اهتمامات الجمهور للحكومة، وهي صوت المواطنين في المقابل.

4 – مازالت –على الرغم من تعدد وسائل الإعلام الجديد– تعد منبراً مهماً للتعبير الجماهيري عن رؤى الأقليات في المجتمعات المختلفة.

5 – لما كانت الصحافة الحرة وسيلة جماهيرية، فهي تعتبر مرشداً أمام أعين المواطنين وآذانهم، لكي يكشفوا الفساد، وإساءة استعمال القوة، وسوء السلوك الذي يمارسه بعض موظفي الحكومة.

لكن، كما سبق القول، فإن إفراط الصحف في استخدام الحرية إلى حد الإضرار بمصالح المجتمع أدى إلى التفكير فيما عرف بالحرية المسؤولة، فظهرت نظرية المسؤولية الاجتماعية التي تستهدف وضع ضوابط أخلاقية للصحافة وتحقيق التوافق بين الحرية والمسؤولية الاجتماعية للصحف، وظهرت القواعد والقوانين التي تجعل الرأي العام رقيباً على آداب المهنة، من منطلق أن الحرية حق وواجب ومسؤولية؛ في الوقت نفسه، ومن هنا كان على الصحف ووسائل الإعلام عموماً تقبل القيام بالتزامات معينة تجاه المجتمع تطبيقاً للمواثيق الدستورية والنصوص القانونية. وإن على وسائل الإعلام في ظل هذه المقولات أن تعمل مع النظام السياسي القائم على الإخبار والمناقشة الحرة المفتوحة في جميع المسائل التي تهم المجتمع، وفي

الوقت نفسه تقع على وسائل الإعلام مهمة تنوير الجماهير بالحقائق والأرقام حتى تستطيع هذه الجماهير إصدار أحكام متزنة وصحيحة إزاء الأحداث العامة، وعليها أيضاً أن تراقب أعمال الحكومة والشركات والهيئات العامة صيانةً لمصالح الأفراد والجماعات[9].

السياسات الإعلامية وعلاقتها بالحرية والمسؤولية للإعلام

يقصد بالسياسات الإعلامية مجموع المبادئ والمعايير التي تحكم نشاط الدولة تجاه عمليات تنظيم أشكال الاتصال المختلفة ونظمها وإدارتها ورقابتها وتقييمها ومواءمتها، وبخاصة وسائل الاتصال الجماهيري من أجل تحقيق أفضل النتائج الاجتماعية الممكنة، في إطار النموذج السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي تأخذ به الدولة.. ولا يعني أن تكون هذه السياسة مقننة ومكتوبة في وثيقة ما، بل نادراً ما يتم كتابة هذه السياسات أو تسجيلها، وطبيعي أن عدم وجود هذه الوثيقة لا يعني عدم وجود سياسة، ولكنه يعني أن تكون الصورة غامضة غير واضحة، وهو ما ينبغي أن تبذل الجهود لتجنبه[10].

وفي هذا الصدد يشير عبد الحميد الأحدب إلى أن السياسات الإعلامية، سواء كانت معلنة ومصوغة أم يعبر عنها فقط من خلال الممارسة، فإنها في معظم الأحوال تجد لها سنداً تشريعياً في الدساتير والقوانين المختلفة، مثل القانون الجنائي والمدني وقوانين المطبوعات. وتعتبر اللوائح والمذكرات التفسيرية مكملة للتشريعات الإعلامية، ويدخل في هذا الإطار، مجازاً، المواثيق المهنية والأخلاقية. وتتميز السياسة الإعلامية في البلاد العربية بعدة خصائص، أهمها:

1 ـ إن سياسات الإعلام لم تدمج على النحو الملائم في سياسات التنمية القطرية، ولم تحتل الأولوية المناسبة، على الرغم من التصريحات المتكررة، والإدراك والوعي المتزايد لأهمية الاتصال والإعلام في مجال التنمية.

2 ـ تعمل أغلب السياسات الإعلامية في الأقطار العربية على دعم سلطة النظام القائم وتوجهاته في المجالات المختلفة وخدمة مصالحه الواقعية والمتصورة، بصورة مباشرة وغير مباشرة.

3 – تتوجه معظم وسائل الإعلام العربية إلى الداخل بشكل أساسي؛ سعياً إلى تأكيد الروح الوطنية أو ما يمكن أن يعبر عنه بالروح القطرية الغالبة على هذه السياسات، وهو ما يفسر قلة الاهتمام بالسياسات القومية.

4 – تهتم معظم مؤسسات الإعلام القطرية في دول عربية عديدة بالبنى التحتية والمرافق الأساسية والأجهزة والمعدات وتطويرها على نحو يفوق الاهتمام بالاستثمار في إعداد الكوادر البشرية أو تطوير القدرات الإنتاجية[11].

نبذة عن تاريخ الصحافة الكويتية وعلاقتها بالنظام السياسي

بدأت الحركة الأدبية والثقافية في الكويت في فترة حكم الشيخ مبارك الصباح –رحمه الله– التي توّجت بتأسيس المدرسة المباركية والجمعية الخيرية، ثم عهد الشيخ أحمد الجابر– رحمه الله– حيث تمّ افتتاح صرحين بعد المدرسة الأحمدية، هما: المكتبة الأهلية والنادي الأدبي. وفي ظل تلك الحركة نشأت وتطوّرت الصحف الكويتية تطوّراً كمّياً ونوعياً.

وتمثلت أول مطبوعة كويتية في مجلة شهرية عرفت باسم "مجلة الكويت"، وهي أول صحيفة خليجية، وأصدرها المرحوم الشيخ عبد العزيز الرشيد عام 1928م وكانت تطبع في مصر. كما صدر أول قانون للمطبوعات ينظم العلاقة بين الصحافة والدولة عام 1956م[12]، وقد مرّت الصحافة في الكويت بعدّة فترات:

أولاً- فترة ما قبل الاستقلال

كانت الصحافة الكويتية في العشرينيات وحتى أواخر الأربعينيات من القرن الماضي تصدر خارج الوطن الأم الكويت، إلى أن جاءت مجلة "كاظمة" عام 1948م، وهي أول مجلة تطبع في الكويت وتوقفت عن الصدور عام 1949م. أما مرحلة الخمسينيات فقد اعتبرت المخاض الحقيقي لنشأة الصحف الكويتية في صورتها الحديثة، ومنها: "الفكاهة" عام 1950م، و"البعث" عام 1951م واستمرت لمدّة 3 أشهر فقط . و"اليقظة"، وهي مجلة طلابية صدرت عام 1952م. و"الرائد" و"الإيمان" و"الإرشاد" و"الكويت اليوم"، وفي عام 1958 صدرت مجلة "العربي" الكويتية التي لاتزال تصدر حتى اليوم[13].

كما لا يمكن إغفال ذكر مجلة "البعثة" التي صدرت عام 1946م في مصر، وكانت بمثابة محطة رئيسية في تاريخ الصحافة الكويتية والأم الروحية لها. وقد احتضنت "البعثة" عدداً من رواد الصحافة الكويتية، أمثال أحمد العدواني، محمد مساعد الصالح، حمد الرجيب، يوسف الرفاعي، عبد العزيز الصرعاوي، خالد خلف، داود مساعد الصالح، فهد الدويري، خالد الغربلي، سامي المنيس. وفي العدد الأول من "البعثة" عرفت نفسها بأنها نشرة ثقافية تصدر عن بيت الكويت بمصر[14]، واهتمّت بالصور والتعليق والكاريكاتير، وبشؤون الكويت التراثية والثقافية والرياضية، وفتحت أبواب الحوار على قضايا خلافية، مثل السفور عند المرأة، لكن اللافت للنظر إفرادها مساحات لا بأس بها لكل ما يتعلق بمادّة النفط.

ثانياً- صحافة عهد الاستقلال

حصلت الكويت على استقلالها الكامل عام 1961م، وصدر قانون جديد للمطبوعات في العام نفسه كدافع لتنظيم العمل الصحفي بالكويت. وتعتبر صحيفة (الرأي العام) التي صدرت في 16 أبريل 1961م البداية الحقيقية للصحافة الكويتية اليومية بمفهومها العصري، وبعدها صحيفة السياسة اليومية عام 1965 ، أما في السبعينيات من القرن الماضي فقد صدرت ثلاث صحف يومية، هي (القبس عام 1972 ، الوطن عام 1974 ، الأنباء عام 1976)، وبعد صدور قانون المطبوعات والنشر الجديد في عام 2006 ، صدرت عدة صحف أولها صحيفة اليوم في يناير 2007، ولحقتها بالصدور صحف يومية كالنهار ، الصباح ، الشاهد ، وصحيفة الجريدة، وغير ذلك من الصحف الكويتية التي مازال كثير منها يصدر حتى اليوم.

جمعية الصحافيين الكويتية

أنشئت جمعية الصحافيين بقرار من وزارة الشؤون الاجتماعية كتنظيم نقابي يلتزم بخدمة أعضائه بتاريخ 21 يونيو 1964م، ومن أهدافها: توثيق روابط الودّ والصداقة بين الصحافيين، والنهوض بالصحافة المحلية، والدفاع عن مصالح الأعضاء، وضمان حرية الصحافة الكويتية[15].

علاقة الصحافة الكويتية بالسلطة

تميّزت الصحف في الكويت في فترة النشأة؛ أي ما قبل الاستقلال بعدم خضوعها لقيود تنظيمية مسبقة في ترخيصها أو إنشائها من الناحية القانونية؛ فقد شهدت الصحافة الكويتية ازدهاراً وتنوّعاً واسعاً في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات من القرن العشرين، وهي في كل ذلك لم تكن خاضعة لتنظيم قانوني محدّد؛ إذ إن التنظيم القانوني للصحافة في الكويت لم يبدأ فعلياً إلا في أواخر الخمسينيات من ذلك القرن، وكان ذلك بتنظيم مبسّط لم يعرف التعقيد ولا فكرة الترخيص المسبق لممارسة حرّية إنشاء المؤسّسة الصحفية أو الصحيفة، فكان أن سجّلت الصحافة الكويتية بذلك أسبقية تكسِبها مكانة واقعية على تمتّعها بحرّية النشأة والصدور، بعيدة عن التنظيم القانوني المقيّد لوجودها، وهو ما يصح معه التعبير عن أن نشأة الصحافة في الكويت كانت منذ بدايتها نشأة حرّة، بعيداً عن قيود الدولة وتدخّلها ووضعها تحت مظلة الترخيص أو حتى الإخطار المسبق قبل قيامها أو صدورها، وهي بذلك تستمدّ من العُرف الواقعي الذي نشأت في كنفه ضمانة أساسية وبُعداً قانونياً يعزّز من استقلاليتها وبُعدها عن صور التنظيم القانوني المنتقص من حرّيتها أو المُصادر لها، ومِن ثمّ كان لابد من أن يراعي التنظيم القانوني اللاحق هذا الاعتبار ويتجاوب مع مستلزماته بالانحياز للتنظيم الخالي من القيود-إلا ما كان ضرورياً- للقيام بدور الإشراف العام وتوفير المناخ القانوني اللازم لحفظ التوازن بين الحقوق المتقابلة للأفراد حتى لا تهدر المسؤولية القانونية عند ممارسة حرّية الصحافة وحال انتهاكها لما يجب أن تراعيه من ضوابط الموازنة بين الحرّيات واعتبارات المصلحة العامة.

Ranking since 2002

Year	Ranking		Year	Ranking	
2016	103 / 181	↓	**2007**	63 / 163	↑
2015	90 / 179	↑	**2006**	73 / 160	↑
2014	91 / 179	↓	**2005**	85 / 160	↑
2013	77 / 177	=	**2004**	103 / 157	↓
2012	77 / 177	↑	**2003**	102 / 158	↓
2010	87 / 172	↓	**2002**	78 / 134	=
2009	60 / 169	↑			
2008	61 / 167	↑			

وحققت الصحافة في الكويت حرية غير مسبوقة حتى وصلت إلى المرتبة الأولى عربياً وإقليمياً بحسب تقرير منظمة "مراسلون بلا حدود" لعام 2013[16] والمرتبة 77 على مستوى العالم، لكنها تراجعت في عام 2016 إلى المرتبة 103 عالمياً. الشكل السابق يوضح موقع الكويت في الترتيب العالمي لحرية الصحافة منذ عام 2002 بحسب منظمة "مراسلون بلا حدود".

وقد كفل الدستور الكويتي حرّية الصحافة، لكنها عانت من عدد من المعوقات التي حالت دون قيامها بدورها على الوجه الأمثل حتى أعيد إصدار قانون المطبوعات الذي ينظم العمل الصحفي بالكويت عام 2006. وقد أعيد فتح الباب لإعطاء تراخيص إصدار صحف جديدة بحسب القانون بعد توقفها.

لكن مازالت هناك ملاحظات لدى البعض حول هذا القانون ودوره في تدعيم حرية الصحافة في الكويت، ومن تلك الملاحظات:

1 ـ أنه يضع قيوداً على حرية الوصول إلى المعلومات ومصادر الأخبار، عندما تنص المادة السابعة منه على أنه لا يجوز إدخال أو تداول المطبوعات الواردة من الخارج إلا بعد إجازتها من الوزارة المختصة، بعد التثبت من عدم احتوائها على ما يحظر نشره وفقاً للمواد المنصوص عليها في الفصل الثالث من هذا القانون.

2 ـ على خلاف ما قررته المادة 37 من الدستور من أن حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون؛ فقد جاء المشروع سالباً لما قرره الدستور من ضمان لهذه الحرية؛ حيث تنص المادة الثامنة منه على أنه لا يجوز لأي شخص إصدار صحيفة إلا بعد الحصول على ترخيص في ذلك من الوزارة المختصة في الوقت الذي لا يملك فيه طالب الترخيص في حال رفض طلبه غير التظلم أمام مجلس الوزراء، وليس له الحق في اللجوء إلى القضاء الإداري، الذي لا ولاية له على القرارات المتصلة بتراخيص الصحف.

3 ـ مع أن القانون ألغى سلطة وزير الإعلام ومجلس الوزراء في تعطيل الصحف إدارياً فإنه في واقع الحال لا يزال يتيح مجالاً لوزارة الإعلام بطريقة غير مباشرة في حال

طلبها إلى النائب العام تعطيل الصحيفة في حالات معينة، كما تنص على ذلك الفقرة الثانية من المادة 16 من مشروع القانون، ويجوز لرئيس دائرة الجنايات عند الضرورة وبناء على طلب من النيابة العامة إيقاف صدور الصحيفة مؤقتاً في أثناء التحقيق أو في أثناء المحاكمة، كما يجوز للنائب العام – بناء على طلب من الوزارة المختصة – إيقاف صدور الصحيفة مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر إذا تبين أن ما تنشره يخدم مصالح دولة أجنبية أو يتعارض مع المصلحة الوطنية.

4 ـ لايزال القانون الجديد يتضمن مجموعة من التعريفات المطاطة الواسعة في الفصل الثالث المعنون بالمسائل المحظور نشرها والاختصاص والعقوبات؛ إذ ترد عبارات مثل بث روح الشقاق والتفرقة بين أفراد المجتمع وزعزعة الثقة بالوضع الاقتصادي للبلاد.

5 ـ في الوقت الذي أُلغيت فيه عقوبة الحبس من عدد من مواد القانون يفتح الباب أمام الحكم بالحبس على الصحافيين والكتّاب بطريقة غير مباشرة، عندما تنص المادة السادسة والعشرون منه على أنه مع عدم الإخلال بأي عقوبات أشد ينص عليها قانون آخر، يعاقب رئيس التحرير وكاتب المقال والمؤلف، وتتضمن قانوني الجزاء والجرائم الواقعة على أمن الدولة الداخلي والخارجي، وكذلك تنص المادة السابعة والعشرون من مشروع القانون الجديد نفسه على عقوبة الحبس، التي يدعي أنها ملغاة[17].

الدراسات السابقة

تثبت موضوعات الدراسات العربية والأجنبية التي أجريت في مجال الحرية الإعلامية أن سؤال الحرية سؤال آني دائم التجدد. فدراسات الحرية الإعلامية عبر مجتمعات مختلفة وفترات زمنية متعاقبة مازالت تبحث في هذا المجال. ويشير واقع الدراسات التي أجريت في المنطقة العربية منذ سبعينيات القرن العشرين إلى أننا –العرب–مازلنا نعاني المشكلات نفسها ونعيش مظاهرها نفسها. ويظل هامش الحرية المتاح أمام وسائل الإعلام العربية في بلدانها يتردد بين ضعيف ومتوسط. وتبقى الأنظمة العربية –على الرغم مما أثير من ثورات– دون

تجدد يسمح بتغير في ذلك الهامش. وقد تعرض الباحث هنا إلى عدد من الدراسات التي أفادت استمرار الحاجة إلى مزيد من البحوث في هذا المجال.

من قراءة تلك الدراسات يظهر أن أغلبها يركّز على دراسة المسؤولية الواقعة على وسائل الإعلام جنباً إلى جنب مع مستوى الحرية المتاحة لهم. بل إن جوانب المسؤولية المختلفة كانت أعلى اهتماماً في كثير من تلك الدراسات.

ففي مقابل دراستين فقط عثر عليهما الباحث تتناولان مفهوم حرية الإعلام هما دراستا "محمد قيـراط" عن حرية الصحافة في ظـل التعدديـــة السياسية في الجزائـر[18]، و"علي سيد" حول وجهة نظر الإسلام في قضية حرية التعبير[19]، هناك عدد كبير من الدراسات ركّز على جوانب المسؤولية التي تقع على عاتق الإعلام القيام بها. ومن تلك الدراسات؛ دراسة "أميرة النمر" حول القيم والمعايير الأخلاقية التي تبث عبر شريط المحادثة في قنوات مصرية محلية[20]، ودراسة "حنفي حيدر" في مدى التزام الصحافيين بالصحف المصرية بالضوابط القانونية والأخلاقية التي تحكم التعرض للحياة الخاصة للشخصيات العامة[21]، ودراسة "محمد سعد" عن معدلات تقدير الصحافيين في الصحف المصرية لمسؤولياتهم الأخلاقية والقانونية[22]، ودراسة "أميرة العباسي" بعنوان "تقييم الصحافيين في الصحف المصرية الخاصة لأداء صحفهم من المنظور الأخلاقي"[23].

بالإضافة إلى كثير من الدراسات التي تهتم بالرصد والتحليل لمستوى الحرية المتاح لوسائل الإعلام، وفي الوقت نفسه المسؤوليات الأخلاقية لتلك الوسائل، مثل دراسة "أشرف جلال" عن الحرية والمسؤولية في القنوات الإخبارية الدولية [24]، وأبعاد المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية ومستوى الحرية الإعلامية لدى القائمين بالاتصال بقناة الجزيرة[25] لـ"عزة الكحكي"، ودراسة "نرمين خضر" حول اتجاهات القائمين بالاتصال نحو مفهومي حرية الصحافة والمسؤولية الاجتماعية في صحف مصرية[26].

خلصت المجموعة الأولى من الدراسات إلى أن الصحف ووسائل الإعلام العربية تمتعت بفترات استفادت فيها بهامش كبير من الحرية قلما نجده في دول العالم الثالث، لكن تلك الوسائل أضاعت تلك الفرصة في تحقيق مزيد من الحرية لعدة اعتبارات،

أهمها: انعدام الاحترافية والمهنية والبحث عن الربح السريع؛ مما أدى إلى انغماس تلك الوسائل في أعماق دروب السياسة والمال واستغلال الأوضاع الأمنية والإرهاب في عدد من الدول العربية ليس لخدمة الصالح العام، وإنما لتحقيق مصالح الانتهازيين من رجال السياسة والمال[27].

ومن منظور إسلامي تؤكد دراسة علي سيد في هذا الشأن أن التعاليم الإسلامية تشجع على حرية التعبير وحرية النقد، وهي متسقة تماماً مع ما جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأثبتت أن مفهوم العدالة ـ بحسب الشريعة الإسلامية ـ هو مفهوم حاسم في فهم قيمة التعبير عن الرأي، وللتمييز بين وجهة النظر الإسلامية للحرية وقيمة الحرية في المفهوم الغربي[28] ؛ بمعنى أن العدالة في الإسلام تفرض على المجتمع قبول فكرة حرية الفرد في التعبير عن رأيه والأخذ به في حال دقة هذا الرأي واستناده إلى حقائق.

أما المجموعة الثانية من الدراسات فقد خلصت إلى أن عديداً من وسائل الإعلام العربية باتت تستخدم ما يتاح لها من هامش حرية أداة للهدم وليس للبناء. ففي مقابل التراجع الشديد في الأهداف الأخلاقية والاجتماعية التي يجب أن تسعى إليها تلك الوسائل نجدها تؤكد سيطرة مفهوم الربح التجاري على حساب صالح المجتمع وأهدافه[29].علاوة على محدودية معرفة الصحافيين والنخب الإعلامية بالضوابط القانونية والأخلاقية التي تحكم العديد من جوانب العمل الصحفي؛ مما يعكس تراجع الحدس القانوني والأخلاقي لدى الصحافيين والنخب بوجه عام[30]. وفي أفضل الأحوال فإن الإعلاميين العرب يتفوق لديهم معدل تقدير المسؤوليات القانونية على معدل تقدير المسؤوليات الأخلاقية؛ بمعنى أن الخوف من المساءلة القانونية يجعلهم أكثر حرصاً على عدم التجاوز في أدائهم لمهامهم الإعلامية[31]. وهذه النتيجة تنسجم مع ما خلصت إليه دراسة[32] Hindan (1999) من أن وسائل الإعلام لا تنتهك المسؤوليات القانونية، وإنما تميل إلى انتهاك المسؤوليات الأخلاقية بالشكل الذي يحقق الحد الأدنى من الأضرار المادية والأدبية، وعلى الرغم من أوجه التشابه بين القانون وأخلاقيات المهنة، فإن انتهاكات القانون تختلف إلى حد كبير عن انتهاكات مواثيق الشرف الإعلامية.

اللافت للانتباه أن الضغوط القانونية على الإعلام قد يؤدي إلى مزيد من الانتهاك لجوانب المسؤوليات المهنية والأخلاقية، فعلى سبيل المثال يؤدي نقص إمكانية الحصول على المعلومات بالصحافيين في مصر للجوء إلى استخدام الخداع أو التكهن وتسريب المعلومات والوثائق للحصول على الخبر وارتفاع معدلات التحيز ونشر الأخبار المجهلة[33].

والملاحظ من دراسات المجموعة الثالثة زيادة تركيزها على المسؤوليات الأخلاقية والمهنية لوسائل الإعلام أكثر من تركيزها على الحرية المتاحة لتلك الوسائل، واهتمت كثير منها بدراسة العوامل المؤثرة على الالتزامات الأخلاقية والمهنية، ومنها البعد السياسي الذي ثبت أنه يمثل العامل الأول والأساسي بين العوامل المؤثرة على طبيعة ومدى الموضوعية أو التحيز اللذين تتسم بهما التغطية الإخبارية، وأن هناك حالة من التبعية الإعلامية للعملية السياسية حتى في الشبكات الإخبارية الغربية، مثل السي إن إن أو البي بي سي[34].

ثم تأتي بعد ذلك عوامل أخرى، من مثل: السياسات التحريرية والتوجه الأيديولوجي واحتياجات القراء وحقهم فى المعرفة، ثُمَّ رؤساء التحرير، يليها مصادر المعلومات ثُمَّ الانتماء، وكلها عوامل تؤثر في صنع القرار الصحفي وتحكم طبيعة الممارسة الصحافية[35]. ولهذا لا يمكن اتهام وسائل الإعلام العربية فقط بتبعيتها للنظم السياسية بل إنه حتى الشبكات العالمية لديها التحيزات نفسها تجاه القضايا الدولية. لكن لاشك أن مستوى الحرية المتاح أمام تلك الشبكات أكبر من مثيله المتاح أمام وسائل الإعلام العربية.

كما أثبتت تلك الدراسات أن ممارسة الحرية الإعلامية لا تحول دون مراعاة المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية للمهنة[36]. وخلصت دراسة[37] Voakes (2000) إلى أن ثمّة ثلاثة نماذج رئيسية تحكم العلاقة بين القانون والأخلاقيات، هي: (أ) نموذج الانعزال الذي يعطي الأولوية للقانون. (ب) نموذج التوافق الذي يستبعد التناقض بين القانون والأخلاقيات. (ج) نموذج المسؤولية الذي يوازن بين القانون والأخلاقيات.

وفي مقابل العوامل المؤثرة على حرية وسائل الإعلام، نجد أن العوامل الأكثر تأثيراً على مستوى الالتزام الأخلاقي لوسائل الإعلام، تتمثل في: المصداقية مع الجمهور، أخلاق الصحفي الذاتية، سياسة الصحيفة، تأثير الزملاء، المنفعة الذاتية، ثم احتياجات الجمهور[38].

من تلك القراءة للدراسات التي اهتمت بجوانب الحرية والمسؤولية في النظم الإعلامية العربية والغربية يتأكد لنا أن سؤال الحرية سؤال متجدد، وأننا ما زلنا بحاجة إلى مزيد من الدراسات التي ترصد تلك العلاقة وبحث مدى التوازن بين هامش الحرية المتاح أمام وسائل الإعلام العربية ومدى التزامها بمسؤولياتها الأخلاقية والمهنية تجاه المجتمع. لهذا يركّز الباحث هنا على رصد تلك العلاقة وتأثيرها على ممارسة مهنة الصحافة في دولة الكويت. لكنه يركز في دراسته لهذا الجانب على رؤى كل من الصحافيين والسياسيين إزاء تلك المفاهيم والعلاقة بينها.

مشكلة البحث

ينطوي مفهوم حرية الصحافة على غموض كبير ليس في مفرداته فقط ولكن في العناصر التي تشكل تلك الحرية أيضاً. فهناك رؤى مختلفة لهذه العناصر، ولما يمثله كل عنصر من أولوية أو أهمية تشكل العامل المؤثر على مفهوم الحرية بشكل عام. ومن تلك العناصر: درجة استقلالية الصحيفة، ونوع الملكية السائدة للصحف، ودرجة التنوع والتعددية في البيئة الصحافية، والتشريعات المنظمة والضابطة للعمل الصحفي. كل تلك العناصر وأكثر تشكل الكيان الرئيس لمفهوم حرية الصحافة. وهذه العناصر يمكن بلورتها في شكل العلاقة بين السلطة السياسية والإعلام التي تسعى نظريات إعلامية عديدة إلى تفسيرها، مثل نظريات المسؤولية الاجتماعية والنظرية السلطوية والنظرية الليبرالية، ومن هذا المنطلق يمكن بلورة مشكلة البحث الراهن في التساؤل الآتي: ما طبيعة وحدود الحرية والمسؤولية المهنية في أداء الصحف الكويتية من منظور كل من الصحافيين والسياسيين الكويتيين؟

أهمية البحث

يعد موضوع حرية الصحافة والمسؤولية الاجتماعية لها على درجة عالية من الأهمية في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية الضخمة فيما يتعلق بتأثيرات الصحافة والإعلام عموماً، وقد شهدت هذه الصناعة تطورات ملحوظة تثير أهمية دراسة مدى وعي القائم بالاتصال بضرورة وجود ضمانات حرية الصحافة في المجتمع، وفي الوقت نفسه المسؤولية الاجتماعية للصحافة والبحث عن أطر وآليات لضمان حرية الصحافة والتزامها بمسؤوليتها تجاه الفرد والمجتمع.

ومادامت حرية الصحافة ـ ومسؤوليتها في الوقت نفسه ـ تعد من أهم ضمانات قيام حكم ديمقراطي، فإنه من هذا المنطلق تأتي أهمية هذا البحث الذي يسعى إلى الكشف عن مدى وعي وفهم كل من الصحافيين والسياسيين في دولة الكويت لحدود مفهوم حرية الصحافة ومسؤوليتها إزاء المجتمع.

أهداف البحث

في ضوء الهدف الرئيس يسعى البحث الراهن إلى:

1 ـ قياس مستوى الحرية المتاح للصحف الكويتية من وجهة نظر كل من الصحافيين والسياسيين الكويتيين.

2 ـ تعرف وجهتي النظر لكل من الصحافيين والسياسيين الكويتيين في مدى التزام الصحف الكويتية بالمسؤولية المهنية والمجتمعية.

3 ـ دراسة الفرق بين اتجاهات كل من الصحافيين والسياسيين الكويتيين إزاء هامش الحرية المتاح للصحف الكويتية وكذلك مسؤوليتها تجاه المجتمع.

4 ـ الكشف عن أهم التحديات التي تواجه الصحف الكويتية في ممارستها لمسؤوليتها تجاه المجتمع.

تساؤلات البحث

انطلاقاً من الأهداف المحددة للبحث الراهن، يسعى الباحث إلى محاولة تحقيق هذه الأهداف من خلال الإجابة عن مجموعة من التساؤلات البحثية المتمثلة فيما يأتي:

1 ـ ما رأي كل من الصحافيين والسياسيين الكويتيين في مستوى الحرية المتاح للصحف الكويتية؟

2 ـ ما وجهة نظر كل من الصحافيين والسياسيين الكويتيين في مدى التزام الصحف الكويتية بالجوانب الأخلاقية والمهنية؟

3 ـ ما تقييم كل من الصحافيين والسياسيين الكويتيين لمستوى التزام الصحف الكويتية بمسؤولياتها تجاه المجتمع؟

4 - ما العوامل التي يرى كل من الصحافيين والسياسيين الكويتيين أنها أكثر تأثيراً في مدى التزام الصحف الكويتية بمسؤولياتها الاجتماعية؟

5 - ما اتجاه كل من الصحافيين والسياسيين الكويتيين نحو حرية التعبير في الصحف الكويتية؟

6 - ما توقعات كل من الصحافيين والسياسيين الكويتيين لمستقبل الحرية في الصحف الكويتية؟

نوع البحث ومنهجه

ينتمي البحث الراهن إلى نمط البحوث الوصفية، التي تستهدف وصف ظاهرة ما وجمع المعلومات عنها، وتصنيف هذه المعلومات وتنظيمها، والتعبير عنها كيفياً وكمياً، بما يفضي إلى فهم علاقات هذه الظاهرة بغيرها من الظواهر[39]، وفي إطار الدراسات الوصفية استخدم الباحث المسح الميداني للحصول علي البيانات المطلوبة بشأن رؤية المحررين والسياسيين في الكويت لحدود مفاهيم الحرية والمسؤولية للصحافة الكويتية.

كما لجأ الباحث إلى المنهج المقارن للتمييز بين رؤى ووجهات نظر كل من الصحافيين والسياسيين في الكويت نحو مفاهيم الحرية والمسؤولية في الصحافة الكويتية وحدود كل منهما.

مجتمع البحث والعينة

يستهدف البحث الراهن في جانبه التطبيقي الرصد والتحليل لرؤية المحررين والسياسيين في الكويت لحدود مفاهيم الحرية والمسؤولية للصحافة الكويتية، ولذلك أمكن تحديد مجتمع البحث في جميع الصحافيين العاملين في الصحف والمجلات الكويتية بالإضافة إلى السياسيين الكويتيين. ويقصد بالصحافيين هنا جميع من لهم علاقة بعملية إصدار الصحف بالكويت باستثناء الوظائف التكميلية. من مثل موظفي الحسابات والمطابع. كما سيرد تفصيل ذلك في التعريفات الإجرائية للبحث. أما السياسيون فيقصد بهم في هذا البحث النواب البرلمانيون أعضاء مجلس الأمة الكويتي الحاليون والسابقون وبعض رجال السياسة المؤثرين في القرار؛ وذلك لكونهم أصحاب السلطة التشريعية المخول لهم مناقشة وإصدار القوانين والتشريعات

الخاصة بتنظيم مهنة الصحافة في الكويت. ومن ثمّ كان من المهم –من وجهة نظر الباحث– دراسة موقف هؤلاء السياسيين إزاء مفهومي الحرية والمسؤولية في الصحف الكويتية.

استخدم الباحث أسلوب العينة المتاحة لسحب عينة الصحافيين، وبناء على هذا الأسلوب طبّق الباحث دراسته على عينة من الصحافيين، قوامها (221) مفردة من مختلف الصحف الكويتية استجابت للبحث، وعينة متاحة قوامها (68) مفردة من السياسيين وأعضاء مجلس الأمة الكويتي أيضاً استجابت للبحث. وقد قام الباحث بزيارة تلك المؤسسات وطلب من أفراد مجتمع البحث المشاركة في البحث لكن الاستجابة اقتصرت فقط على الذين وجدوا في مقار عملهم أو في مجلس الأمة بالنسبة للأعضاء و السياسيين، الذين استطاع الباحث أن يلتقيهم خلال الفترة المحددة للبحث وقبلوا ملء استمارة البحث.

وينتمي الصحافيون الذين استجابوا للبحث لصحف السياسة، القبس، الرأي، الأنباء، النهار، الشاهد، الصباح، الجريدة.

المجال الزمني للبحث

قام الباحث بالتطبيق الميداني لهذا البحث خلال الفترة من 15 ديسمبر 2015 إلى 28 فبراير 2016.

أدوات جمع البيانات

اعتمد الباحث في الحصول على مادة البحث الراهنة من المعلومات والبيانات على أداة الاستبانة الموجهة للصحافيين والسياسيين الكويتيين. وتتكون استمارة البحث من 19 سؤالاً حول طبيعة ممارسة الصحافة الكويتية ومدى التزامها بمسؤولياتها المهنية والاجتماعية، والاتجاه نحو مفاهيم الحرية والمسؤولية لدى كل من الصحافيين والسياسيين.

اختبارات الصدق والثبات

لاختبار الصدق قام الباحث بعرض أداتي البحث (استمارتي الاستبانة) على مجموعة من الأساتذة المتخصّصين، ثم قام بإجراء التعديلات اللازمة على هذه الأداة طبقاً لملاحظات السادة المحكّمين[40].

أما بالنسبة لاختبار الثبات فقد قام الباحث بحساب معامل ثبات الاختبار بطريقتين هما:[41] طريقة إعادة تطبيق الاختبار؛ وتبين أن نسبة الاتفاق بلغت 93 % وهي نسبة مرتفعة، الطريقة الثانية جرت من خلال حساب التباين باستخدام معامل ألفا كرونباخ، وبلغت قيمة المعامل بعد تصحيحه 0.87، وهي نسبة مرتفعة تدل على ثبات الاستمارة وصلاحيتها للتحليل.

المعالجة الإحصائية للبيانات

جرت معالجة البيانات وتحليلها واستخراج النتائج الإحصائية باستخدام برنامج "الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية"، المعروف باسم SPSS، وذلك باللجوء إلى المعاملات والاختبارات والمعالجات الإحصائية التالية:

1 – التكرارات البسيطة والنسب المئوية.

2 – المتوسط الحسابي والانحراف المعياري.

3 – الوزن المئوي لعبارات المقياس، الذي يحسب من حاصل ضرب المتوسط الحسابي للعبارة 100X على الدرجة العظمى للإجابة عن العبارة.

4 – معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لدراسة شدة واتجاه العلاقة الارتباطية بين متغيرين من مستوى المسافة أو النسبة، وقد اعتبرت العلاقة ضعيفة إذا كانت قيمة المعامل أقل من 0.30، ومتوسطة ما بين 0.30 – 0.70، وقوية إذا زادت على 0.70.

5 – معامل ارتباط سبيرمان لارتباط الرتب (Spearman's Rank Correlation Coefficient) لدراسة شدة واتجاه العلاقة الارتباطية بين متغيرين رتبيين، وقد اعتبرت العلاقة ضعيفة إذا كانت قيمة المعامل أقل من 0.30، ومتوسطة ما بين 0.30 و 0.70، وقوية إذا زادت على 0.70.

6 – اختبار "T.test" للمجموعات المستقلة لدراسة الدلالة الإحصائية للفروق بين متوسطين حسابيين لمجموعتين من المبحوثين في أحد المتغيرات من نوع المسافة أو النسبة.

7 – تحليل التباين ذي البعد الواحد (ANOVA) لدراسة الدلالة الإحصائية للفروق بين المتوسطات الحسابية لأكثر من مجموعتين من المبحوثين في أحد المتغيرات من نوع المسافة أو النسبة.

8 – اختبار LSD البعدي بطريقة أقل فرق معنوي لمعرفة مصدر التباين وإجراء المقارنات الثنائية بين المجموعات التي يثبت ANOVA وجود دالة إحصائياً بينها.

وقد تمّ قبول نتائج الاختبارات الإحصائية عند درجة ثقة 95 % فأكثر؛ أي عند مستوى معنوية 0.05 فأقل.

التعريفات الإجرائية للبحث

الصحافيون: وردت هذه الكلمة في عنوان البحث، ويقصد بهم القائمون بالاتصال في الصحف الكويتية من صحافي أو مراسل أو كاتب أو محرر أو رئيس قسم أو مدير تحرير... وبهذا يشمل هذا المصطلح كل العاملين بالصحف الكويتية باستثناء الإداريين، من مثل الموظفين العاملين بأقسام الأرشيف أو الإدارة المالية أو الحسابات أو المطابع.

السياسيون: يقصد بهم في هذا البحث النواب البرلمانيون أعضاء مجلس الأمة الكويتي الحاليون والسابقون وبعض رجال السياسة المؤثرين في القرار؛ وذلك لكونهم أصحاب السلطة التشريعية المخول لهم مناقشة القوانين والتشريعات الخاصة بتنظيم مهنة الصحافة في الكويت.

حرية الصحافة: ورد هذا المفهوم ضمن متن البحث، ويقصد به حق الأفراد والجماعات في إصدار الصحف والعمل بها والتعبير عن آرائهم، ومعرفة الأخبار والمعلومات ونقلها بموضوعية، وتنوير المواطنين وتثقيفهم بواسطتها، وذلك، ضمن تعددية صحافية تمثل الاتجاهات السائدة في المجتمع.

المسؤولية: يقصد بها جميع الالتزامات التي يجب على الصحف الكويتية مراعاتها في أثناء ممارستها لمهمتها في الإعلام والإخبار والنقد والمعالجة، مثل الالتزامات المهنية والأخلاقية ودورها في خدمة المجتمع الكويتي من زاوية وظائفها في التثقيف والتوجيه والإرشاد في ضوء احترام الآداب العامة وتقاليد الشعب الكويتي.

متغيرات البحث

تتمثل المتغيرات الأساسية للبحث الراهن في:

- اتجاهات المبحوثين نحو مفهوم الحرية والمسؤولية في الصحافة الكويتية.
- طبيعة علاقة الصحافة الكويتية بالسلطة.
- مدى التزام الصحافة الكويتية بالجوانب المهنية والمسؤولية الاجتماعية.

بالإضافة إلى المتغيرات الوسيطة، من مثل: النوع، العمر، عدد سنوات الخبرة في العمل الصحفي أو السياسي، الدخل الشهري، العضوية بجمعية الصحافيين الكويتية (بالنسبة للصحافيين).

نتائج البحث

جدول (1) : الجهات التي يفضل المبحوثون تبعية الصحف الكويتية لها

مجموعات الدراسة / الجهات	الصحافيون		السياسيون	
	ك	%	ك	%
للدولة	52	23.5	4	5.9
للمؤسسات	70	31.7	8	11.8
للأفراد	44	19.9	28	41.2
للمجتمع المدني	52	23.5	26	38.2
أخرى	1	5.	-	-
المجموع	221	100	68	100

بحسب الجدول (1) يتضح أن هناك تنوعاً في الآراء وقبول أنماط متعددة لملكية الصحف في دولة الكويت، لكن الأمر اللافت للانتباه أن تفضل نسبة من الصحافيين نمط ملكية الدولة للصحف (23.5 %)، فالمعروف أن مالك المؤسسة الإعلامية يقرر

سياستها، كما يقوم بالإشراف على تعيين الموظفين ويتدخل في إصدار القرارات ويحدد الميزانية[42]. وقد خلق هذا النمط مشكلات عديدة لحرية الصحافة في كثير من بلدان العالم الثالث. في حين كانت النسبة التي تقول بذلك هي الأقل من بين السياسيين (5.9 %)، بينما يرى أغلب السياسيين من أعضاء مجلس الأمة الكويتي أن تكون ملكية الصحف للأفراد بنسبة(41.2 %)، وهي رؤية أكثر منطقية، وتواكب التطور العالمي لحرية الصحافة، وتوافق نمط الملكية الشائع في العديد من الدول الديمقراطية الكبرى.

ولهذا نرى أن المجتمع الصحفي في الكويت منقسم على ذاته، وليس لديه رؤية منطقية إزاء أوضاع الصحافة الكويتية خاصة فيما يتعلق بتبعيتها أو نمط ملكيتها. وقد ترجع هذه النتيجة إلى أن بعض الصحافيين الكويتيين يرون أن ملكية الدولة للصحف يوفر لهم مناخاً مستقراً للعمل دون تهديد من أمزجة أرباب العمل ومالكي المؤسسات الإعلامية دون النظر إلى عواقب ذلك على حرية التعبير في الكويت، أو لكونهم لا يعتقدون بتأثير ملكية الدولة للصحف على مستوى الحرية التي تمارسها الصحافة الكويتية.

جدول (2) : مستوى الحرية المتاح أمام الصحافيين الكويتيين في تناولهم للقضايا المختلفة من وجهة نظر الصحافيين والسياسيين

مجموعات الدراسة / مستوى الحرية	الصحافيون		السياسيون	
	ك	%	ك	%
محدودة	104	47.1	38	55.9
نسبية	61	27.6	20	29.4
مطلقة	56	25.3	10	14.7
المجموع	221	100	68	100

بحسب الجدول (2) جاءت الحرية المحدودة في المرتبة الأولى لدى كل من الصحافيين والسياسيين بنسبة 47.1 % و55.9 % لكل منهما على الترتيب، وهو ما يشير إلى توافق في الرؤى بين الفريقين على علين أن الصحافة الكويتية لا تتمتع بمستوى عالٍ من الحرية، وأيضاً انخفضت نسبة القائلين بأن الصحافة الكويتية تتمتع بحرية مطلقة إلى المرتبة الأخيرة بنسبة 25.3 % من الصحافيين و14.7 % من السياسيين.

وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن الدستور الكويتي كفل في الباب الثالث منه الحقوق والواجبات العامة، ومن ضمنها الحق في حرية الرأي والتعبير، وقد شجع على حرية الصحافة في المادة 37 منه التي تنص على أن: حرية الصحافة والطباعة والنشر مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي بينها القانون.

وعهد الدستور إلى السلطة التشريعية تنظيم المسائل المتعلقة بحرية الرأي والحق في التعبير في قانون أو عدة قوانين بحسب ما تقتضيه الحاجة؛ وذلك لما تتصف به هذه القوانين من مرونة تلبي حاجات الأفراد والجماعات الدولية. وبناء على ذلك، أصدرت السلطة التشريعية عدة قوانين تنظم حرية الرأي والحق في التعبير؛ بهدف بيان حدود هذه الحرية وضوابطها؛ فالحرية المطلقة تعني الفوضى، والمقيدة بصورة شديدة تعني إهدارها والتعسف مع الراغبين في استخدامها، فمن هنا جاءت أهمية التنظيم من خلال القوانين. لكن يبدو من هذا الجدول أن كلاً من الصحافيين والسياسيين في الكويت يرون أن الصحافة بحاجة إلى مزيد من الحرية.

على المقاييس المتقدمة في حرية التعبير والرأي، جاءت الكويت في تقرير عام 2015م لمنظمة "مراسلون بلاحدود" عن حرية الصحافة ضمن المنطقة البرتقالية؛ أي حرة جزئياً، واحتلت المركز 90 من بين 180 دولة تم تصنيفها، ولكنها على المستوى العربي حصلت على المركز الثالث عربياً عام 2010 بعد لبنان والإمارات، بحسب تقرير منظمة "مراسلون بلا حدود"، وفي عام 2013 كانت الكويت في المرتبة الأولى عربياً وإقليمياً [43].

جدول (3) : وجهات نظر المبحوثين في مدى التزام الصحف الكويتية بمسؤولياتها إزاء المجتمع الكويتي

جوانب الالتزام	مستوى الالتزام	منخفض		متوسط		مرتفع		م	الوزن المئوي
		ك	%	ك	%	ك	%		
العادات والتقاليد	الصحافيون	21	9.5	88	39.8	112	50.7	1.59	52.9
	السياسيون	26	38.2	36	52.9	6	8.8	2.29	76.5
الاعتماد على المصادر الموثوق فيها	الصحافيون	36	16.3	140	63.3	45	20.4	1.96	65.3
	السياسيون	24	35.3	34	50.0	10	14.7	2.21	73.5
الموضوعية في عرض الخبر	الصحافيون	22	10.0	140	63.3	59	26.7	1.83	61.1
	السياسيون	20	29.4	40	58.8	8	11.8	2.18	72.5
عدم الترويج للشائعات	الصحافيون	89	40.3	83	37.6	49	22.2	2.18	72.7
	السياسيون	30	44.1	32	47.1	6	8.8	2.35	78.4
الفصل بين الخبر والرأي	الصحافيون	53	24.0	125	56.6	43	19.5	2.05	68.2
	السياسيون	22	32.4	38	55.9	8	11.8	2.21	73.5

يوضح الجدول (3) وجهات نظر المبحوثين في مدى التزام الصحف الكويتية بمسؤولياتها إزاء المجتمع الكويتي، وقد جاءت النتائج على نحو يوضح ارتفاع قناعة السياسيين بالتزام الصحف الكويتية بمسؤولياتها أكثر من الصحافيين؛ حيث جاءت الأوزان النسبية لجميع عبارات السؤال أعلى لدى السياسيين منها لدى الصحافيين، وكان ترتيب التزامات الصحافة لدى السياسيين على النحو الآتي:

- عدم الترويج للشائعات في المرتبة الأولى بنسبة 78.4 %.
- الالتزام بالعادات والتقاليد الكويتية في المرتبة الثانية بنسبة 76.5 %.
- الفصل بين الخبر والرأي والاعتماد على المصادر الموثوق فيها في المرتبة الثالثة بنسبة 73.5 %.

- الموضوعية في عرض الخبر في المرتبة الرابعة بنسبة 72.5 %.

أما لدى الصحافيين فكان ترتيب الالتزامات على النحو الآتي:

- الالتزام بعدم الترويج للشائعات في المرتبة الأولى بنسبة 72.7 %.
- الالتزام بالفصل بين الخبر والرأي في المرتبة الثانية بنسبة 68.2 %.
- الالتزام بالاعتماد على المصادر الموثوق فيها في المرتبة الثالثة بنسبة 65.3 %.
- التزام الموضوعية في عرض الخبر في المرتبة الرابعة بنسبة 61.1 %.
- الالتزام بالعادات والتقاليد في المرتبة الرابعة الخامسة والأخيرة بنسبة 52.9 %.

ومن أوجه احترام الصحافة الكويتية للعادات والتقاليد المنتشرة في المجتمع الكويتي عدم الاستهانة بالاحتفالات الثقافية المختلفة وإعطاؤها مساحات مناسبة من التغطية لفعالياتها، والتناول الإيجابي لطرائق التنشئة الاجتماعية ونقدها نقداً موضوعياً بنّاء. أما فيما يتعلق بجوانب الالتزام المهني فالجدير بالذكر أن الالتزامات المهنية التي تمتاز بها الصحافة الكويتية؛ نابعة من البنى النفسية والأخلاقية للصحافيين أنفسهم بالدرجة الأولى، ثم تمسك القيادات الصحافية بتلك الالتزامات وحرصهم على تحقيقها، بالإضافة إلى احترام الصحافيين لما جاء في البنود القانونية التي تنظم مهنة الصحافة.

وهذا الاستقراء يشير إليه تاريخ الصحافة في دولة الكويت؛ حيث مورست مهنة الصحافة في الكويت منذ العشرينيات وحتى الخمسينيات من القرن العشرين دون ضوابط قانونية، لكنها ظلت محافظة على عادات المجتمع الكويتي وتقاليده إلى حد كبير؛ حيث استمدّت أخلاقياتها من العُرف الواقعي الذي نشأت في كنفه، واتخذته ضمانة أساسية وبُعداً قانونياً يعزّز من استقلاليتها؛ الأمر الذي تمت مراعاته في التشريعات القانونية اللاحقة التي بدأت منذ أواخر الخمسينيات من القرن الماضي. لكن هذا لا ينفي دور جمعية الصحافيين الكويتيين ومواثيق الشرف الأخلاقية التي تحمي الصحافيين، وفي الوقت نفسه تدافع عن المهنة وأخلاقياتها.

جدول (4) : اتجاهات المبحوثين نحو حرية التعبير في الصحافة الكويتية بشكل عام

العبارات	الاتجاه	موافق		محايد		معارض		م	الوزن المئوي
		ك	%	ك	%	ك	%		
الحرية تساعد على طرح مختلف وجهات النظر؛ الأمر الذي يعزز الديموقراطية	الصحافيون	147	66.5	68	30.8	6	2.7	2.6	86.8
	السياسيون	60	88.2	8	11.8	-	-	2.88	96.1
الحرية تزيد من موضوعية الصحافة	الصحافيون	101	45.7	114	51.6	6	2.7	2.4	79.9
	السياسيون	32	47.1	34	50.0	2	2.9	2.44	81.4
الحرية نتائجها سيئة على المجتمع الكويتي	الصحافيون	40	18.1	78	35.3	103	46.6	2.25	75.1
	السياسيون	16	23.5	28	41.2	24	35.3	2.12	70.6
الحرية لا تخدم مفهوم المسؤولية الاجتماعية	الصحافيون	25	11.3	58	26.2	138	62.4	2.48	82.6
	السياسيون	8	11.8	30	44.1	30	44.1	2.32	77.5
الصحافيون الكويتيون يعملون لحسابهم الخاص	الصحافيون	16	7.2	94	42.5	111	50.2	2.4	79.9
	السياسيون	24	35.3	42	61.8	2	2.9	1.68	55.9
الصحف الكويتية فيها تجاوزات عديدة للقواعد المهنية والأخلاقية	الصحافيون	45	20.4	121	54.8	55	24.9	2.02	67.3
	السياسيون	36	52.9	22	32.4	10	14.7	1.62	53.9

تظهر النتائج الموضحة في الجدول (4) ارتفاع نسب موافقة السياسيين على أن:

- الحرية تساعد على طرح مختلف وجهات النظر؛ الأمر الذي يعزز الديموقراطية، بنسبة 96.1 % للسياسيين مقابل نسبة 86.8 % للصحافيين.
- الحرية تزيد من موضوعية الصحافة، بنسبة 81.4 % للسياسيين مقابل نسبة 79.9 % للصحافيين.

بينما زادت نسب اعتراض الصحافيين على أن:

- الحرية نتائجها سيئة على المجتمع الكويتي، بنسبة 75.1 % للصحافيين مقابل نسبة 70.6 % للسياسيين.

- الحرية لا تخدم مفهوم المسؤولية الاجتماعية، بنسبة 82.6 % للصحافيين مقابل نسبة 77.5 % للسياسيين.
- الصحافيون الكويتيون يعملون لحسابهم الخاص، بنسبة 79.9 % للصحافيين مقابل نسبة 55.9 % للسياسيين.
- الصحف الكويتية فيها تجاوزات عديدة للقواعد المهنية والأخلاقية، بنسبة 67.3 % للصحافيين مقابل نسبة 53.9 % للسياسيين.

ومن هذه النتائج نلاحظ وجود اتجاهات إيجابية مرتفعة لدى السياسيين نحو فكرة حرية الصحافة لكنهم أكثر تحفظاً فيما يتعلق بالحرية بشكل عام وأداء الصحافيين والصحافة الكويتية بشكل خاص. ظهر ذلك من خلال نسبة القبول المرتفعة لدى السياسيين لفكرة أن الصحافيين الكويتيين يعملون لحسابهم الخاص، وأن الصحف الكويتية فيها تجاوزات عديدة للقواعد المهنية والأخلاقية.

جدول (5) : نوعية الرقابة المفروضة على الصحف الكويتية من وجهة نظر الصحافيين والسياسيين

مجموعات الدراسة / نوع الرقابة	الصحافيون		السياسيون	
	ك	%	ك	%
الرقابة في الصحف الكويتية ذاتية	66	29.9	32	47.1
الرقابة من قبل جهات مسؤولة بالدولة	100	45.2	24	35.3
ذاتية وحكومية	55	24.9	12	17.6
المجموع	221	100	68	100
الرقابة سابقة على النشر	78	35.3	26	38.2
الرقابة لاحقة للنشر	101	45.7	28	41.2
سابقة ولاحقة	42	19.0	14	20.6
المجموع	221	100	68	100

بحسب النتائج الموضحة في الجدول (5) ارتفعت نسبة السياسيين الذين يرون أن الرقابة على الصحف الكويتية ذاتية (47.1 %) أكثر منها حكومية (35.3 %)، بينما نلاحظ أن العكس

هو الصحيح من وجهة نظر الصحافيين؛ حيث ارتفعت نسبة القائلين بأن الرقابة تفرضها جهات مسؤولة بالدولة (45.2 %) مقابل الرقابة الذاتية (29.9 %)، بينما تقاربت نسب القائلين بأن الصحافة الكويتية تواجه النوعين معاً (24.9 % للصحافيين، و17.6 % للسياسيين).

أما فيما يتعلق بكون هذه الرقابة سابقة للنشر أم لاحقة عليه فيظهر اتفاق كبير في رؤى كل من الصحافيين والسياسيين؛ حيث توضح النتائج أن الرقابة اللاحقة على النشر تأتي في المرتبة الأولى بنسبة 45.7 % لدى الصحافيين و41.2 % لدى السياسيين، وأن الرقابة سابقة على النشر بنسبة 35.3 % من الصحافيين و38.2 % من السياسيين. وهكذا فيما يتعلق بالاتفاق على وجود رقابة سابقة ولاحقة في الوقت نفسه لدى 19 % من الصحافيين و 20.6 % من السياسيين.

جدول (6) : المخاوف التي تواجه الصحافيين الكويتيين من وجهة نظر الصحافيين والسياسيين

مجموعات الدراسة / المخاوف		الصحافيون		السياسيون	
		ك	%	ك	%
توجد مخاوف		94	42.5	34	50
لا توجد مخاوف		127	57.5	34	50
المجموع		221	100	68	100
طبيعة المخاوف	المخاوف من الحبس	17	18	22	64.7
	الحرمان من مزايا معينة	35	37.2	20	58.8
	مخاطر الكشف عن فساد الكبار	48	51.1	20	58.8
ن=		94		34	

تشير النتائج الموضحة في الجدول (6) إلى أن مخاطر كشف فساد الكبار تعد أكبر المخاوف التي تواجه الصحافيين الكويتيين لدى نسبة 51.1 % من أصل 42.5 % من إجمالي المبحوثين الذين يرون أن الصحافيين الكويتيين تتهددهم مخاوف، بينما النسبة الغالبة

64.7 % من الذين يقرون بوجود مخاوف من السياسيين يرون أن الصحافيين الكويتيين معرضون للحبس. وهذه النتيجة تثير تساؤلات حول مدى إمكانية إلغاء عقوبة الحبس في قضايا النشر في دولة الكويت، فالحبس في جرائم النشر اعتبرته كثير من الدول منافياً لحرية الرأي والحريات العامة وأنه يبقي حرية الصحافة مقيدة.

جدول (7) : طبيعة العلاقة بين السلطة والصحافة في دولة الكويت من وجهة نظر الصحافيين والسياسيين

مجموعات الدراسة / طبيعة العلاقة	الصحافيون		السياسيون	
	ك	%	ك	%
السلطة تتحكم في الصحف الكويتية	43	19.5	18	26.5
السلطة لا تتدخل إلا في ظروف خاصة	82	37.1	26	38.2
الصحافة ليس لها سلطة على السياسة	47	21.3	8	11.8
هناك علاقة متوازنة بين الصحافة والسياسة	49	22.2	14	20.6
المجموع	221	100	68	100

بحسب النتائج الواردة في الجدول (7) أكدت النسبة العليا من الصحافيين عينة البحث أن السلطات في الكويت لا تتدخل إلا في ظروف خاصة بنسبة 37.1 % وهي نسبة قريبة للغاية من نسبة السياسيين الذين لديهم الفكرة نفسها التي بلغت 38.2 %. بينما في المرتبة الثانية لدى الصحافيين جاءت نسبة الذين يرون أن العلاقة بين الصحافة والسلطة السياسية علاقة متوازنة بنسبة 22.2 %، تلتها أن الصحافة ليس لها أي سلطة على السياسة العامة للدولة بنسبة 21.3 %، وأخيراً نسبة القائلين بأن السلطة تتحكم في الصحف الكويتية وبلغت 19.5 %.

أما من وجهة نظر السياسيين، فقد جاءت في المرتبة الثانية نسبة القائلين بأن السلطة تتحكم في الصحف الكويتية بنسبة 26.5 %، وهو إقرار بأن الصحافة في الكويت تتعرض لضغوط ما، تلتها نسبة الذين يرون أن العلاقة بين الصحافة والسياسة علاقة

متوازنة بنسبة 20.6 %، وأخيراً نسبة القائلين بأن الصحافة ليس لها سلطة على السياسية وبلغت 11.8 %.

ويمكن فهم طبيعة العلاقة التي تربط الصحافيين بصناع القرار من خلال مقولة شهيرة للرئيس الأمـريكي الثالث "توماس جيفرسون" لهذه العلاقـة حينما كتب عام 1786 أنه " لا يمكن حماية حريتنا إلا بحرية الصحافة، ولا يمكن الحد من حرية الصحافة دون التعرض لخطر فقدان حريتنا الفردية" وأيضاً مقولة الرئيس السابق للولايات المتحدة "جورج دبليو بوش" خلال الاحتفال بإعادة افتتاح جناح الصحافيين الغربي بالبيت الأبيض عام 2007 قال فيها مخاطباً الصحافيين: "لا تعجبكم أحياناً القرارات التي أتخذها، ولا تعجبني أحياناً الطريقة التي تكتبون بها عن القرارات، ولكن تلك العلاقة جزء مهم حقاً من نظامنا الديمقراطي".

فليس من الممكن تصور نظام سياسي دون عملية اتصال موازية له. والواقع أن العلاقة بين طرفي المعادلة علاقة جدلية بكل المقاييس، تختلف دائرة التأثير بينهما باختلاف الأنظمة السياسية السائدة؛ فكل من السياسة والصحافة يتأثر بالآخر ويؤثر فيه، وإن كان التأثير الذي يمارسه النظام السياسي على النظام الصحفي والاتصالي بوجه عام في البلدان النامية بشكل خاص، أكبر من تأثير الاتصال على النظام السياسي.

جدول (8) : مفهوم حرية التعبير التي تخدم المجتمع الكويتي من وجهة نظر الصحافيين والسياسيين

مجموعات الدراسة / مفهوم الحرية	الصحافيون		السياسيون	
	ك	%	ك	%
التعبير بصدق وشفافية دون أية قيود	126	57	14	20.6
التعبير بصدق وشفافية ما لم يمس الحكومة	-	-	2	2.9
نقل مشكلات الجماهير والكشف عن الفساد	48	21.7	18	26.5
هي الحرية المضبوطة أو المسؤولة	47	21.3	34	50.0
المجموع	221	100	68	100

تشير النتائج الموضحة في الجدول (8) إلى أن الرأي حول مفهوم حرية التعبير فى دولة الكويت لدى الصحافيين الكويتيين انقسم إلى ثلاث وجهات نظر؛ الأولى ويمثلها أغلب الصحافيين (57 %)، ترى أن مفهوم حرية التعبير يشتمل على التعبير بصدق وشفافية دون قيود، بينما وجهة نظر المجموعة الثانية ويمثلها (21.7 %) ترى أن مفهوم حرية التعبير تتمثل في نقل مشكلات الجماهير والكشف عن الفساد . أما المجموعة الأخيرة التي بلغت نسبتها (21.3 %) وهو الأقل فتنظر إلى مفهوم حرية التعبير من زاوية الحرية المضبوطة أو المسؤولة.

أما وجهة نظر السياسيين في مفهوم حرية التعبير ـ كما يتضح من الجدول ـ فقد كانت أكثر انتصاراً للحرية المضبوطة أو المسؤولة بنسبة (50 %)، وهو ما يتفق مع ما جاء في نتائج الجدول (4) من حيث اعتقادهم بأن الصحف الكويتية تتمتع بهامش حرية كبير دون ضبط لتلك الحرية في كثير من جوانبها؛ بمعنى أنهم يتحفظون على طريقة استغلال الصحافيين لهامش الحرية المتاح لهم.

بينما أشارت نسبة (26.5 %) من السياسيين إلى أن مفهوم حرية التعبير يتضمن نقل مشكلات الجماهير والكشف عن الفساد، و(20.6 %) يشتمل على الصدق والشفافية دون قيود. بينما تنظر نسبة منخفضة جداً (2.9 %) إلى حرية التعبير على أنه عدم المساس بالحكومة.

جدول (9) : توقعات المبحوثين لمستقبل الحرية في الصحافة الكويتية

مجموعات الدراسة / التوقعات لمستقبل الحرية	الصحافيون		السياسيون	
	ك	%	ك	%
استقلالية أكبر وتعدد لأنماط الملكية	62	28.1	18	26.5
مزيد من القيود في شكل ضوابط مهنية	63	28.5	32	47.1
صدام بين السلطة والصحافة	48	21.7	6	8.8
توافق بين السلطة والصحافة	48	21.7	10	14.7
المجموع	221	100	68	100

يتضح من الجدول (9) غلبة النظرة التشاؤمية لدى كل من الصحافيين والسياسيين في توقعاتهم حول مستقبل الحرية في الصحافة الكويتية؛ حيث يتوقع (50.2 %) من الصحافيين سيناريوهات الصدام بين الصحافة والسلطة السياسية واتجاه السلطة لفرض مزيد من القيود على حرية التعبير، وهو الأمر الذي يتوقعه (55.9 %) من السياسيين.

أما المتفائلون فقد بلغت نسبتهم (49.8 %) من الصحافيين و(44.1 %) من السياسيين، وهؤلاء يتوقعون مزيداً من الحرية والتوافق بين الصحافة والسلطة السياسية واستقلالية أكبر للصحافة السياسية خلال السنوات المقبلة.

جدول (10): العلاقات الارتباطية بين المتغيرات

المتغيرات / معامل الارتباط والمعنوية		مستوى الحرية المتاحة	مستوى التزام الصحافة بمسؤوليتها	الاتجاه نحو حرية الصحافة	شدة الرقابة على الصحف
مستوى الحرية المتاحة للصحافة الكويتية	معامل الارتباط	1.000	.245	.113-	.116-
	المعنوية	.	.000	.072	.065
مستوى التزام الصحافة الكويتية بمسؤوليتها	معامل الارتباط	.245	1.000	.101	.041-
	المعنوية	.000	.	.135	.517
الاتجاه نحو حرية الصحافة في الكويت	معامل الارتباط	.113-	.101	1.000	.077-
	المعنوية	.072	.135	.	.223
شدة الرقابة على الصحف الكويتية	معامل الارتباط	.116-	.041-	.077-	1.000
	المعنوية	.065	.517	.223	.

يوضح الجدول (10) أن رؤية المبحوثين لمستوى التزام الصحافة الكويتية بمسؤوليتها ارتبط إيجاباً برؤيتهم لمستوى الحرية المتاحة أمام الصحافة الكويتية، وبلغت قيمة معامل الارتباط 0.245؛ أي أنها علاقة ضعيفة لكنها تنبئ عن أنه كلما زاد اعتقاد المبحوثين بارتفاع سقف الحرية في الصحافة الكويتية زاد اعتقادهم بمستوى التزام تلك الصحف بمسؤوليتها تجاه المجتمع. وهي رؤية يتفق عليها كل من الصحافيين والسياسيين، بغض النظر عن

مستوى الحرية المتاح حالياً للصحافة الكويتية الذي قد تختلف عليه وجهات نظرهم.

وباستثناء هذين المتغيرين لم يكن لأي من المتغيرات الأخرى تأثير على غيرها؛ حيث جاءت جميع قيم معامل الاتباط غير دالة إحصائياً.

جدول (11): تأثير عاملي الخبرة ومستوى الدخل على متغيرات الدراسة

المتغيرات / قيم معامل الارتباط والمعنوية		سنوات الخبرة	معدل الدخل
مستوى الحرية المتاحة للصحافة الكويتية	معامل الارتباط	.063-	.033
	المعنوية	.318	.601
مستوى التزام الصحافة الكويتية بمسؤوليتها	معامل الارتباط	.011	.182
	المعنوية	.860	.004
الاتجاه نحو حرية الصحافة في الكويت	معامل الارتباط	.075	.048-
	المعنوية	.230	.445
شدة الرقابة على الصحف الكويتية	معامل الارتباط	.088	.083
	المعنوية	.163	.185

ارتبطت رؤية المبحوثين لمستوى التزام الصحافة الكويتية بمسؤوليتها تجاه المجتمع الكويتي بمعدل الدخل؛ حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 0.182، وهي دالة عند مستوى معنوية 0.05، والارتباط الموجب؛ بمعنى أن العلاقة طردية؛ أي أنه كلما ارتفع معدل الدخل ارتفع التقييم الإيجابي لمعدل التزام الصحافة الكويتية بمسؤولياتها.

ودون ذلك لم يكن متغير الدخل ذا تأثير على أي من المتغيرات الأخرى سواء رؤية المبحوثين لمستوى الحرية المتاحة للصحافة الكويتية أو الاتجاه نحو تلك الحرية، أو رؤيتهم لمستوى الرقابة أو شدتها على الصحف الكويتية. وكذلك لم يكن لمتغير سنوات الخبرة أي علاقة بأي من المتغيرات السابقة.

جدول (12) : الفرق بين الصحافيين والسياسيين في رؤيتهم لمستوى الحرية المتاح للصحافة الكويتية ومدى التزامها بمسؤولياتها تجاه المجتمع

		العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	ف	المعنوية
مستوى الحرية المتاحة للصحافة الكويتية	الصحافيون	221	1.782	.824	1.682	.196
	السياسيون	68	1.588	.743		
مستوى التزام الصحافة الكويتية بمسؤولياتها	الصحافيون	221	10.393	2.081	18.473	.000 دالة
	السياسيون	68	8.764	1.892		
الاتجاه نحو حرية الصحافة في الكويت	الصحافيون	221	9.66	2.129	11.160	.001 دالة
	السياسيون	68	10.94	1.722		
شدة الرقابة على الصحف الكويتية	الصحافيون	221	3.787	1.20	1.357	.245
	السياسيون	68	3.529	1.212		

بالكشف عن الفارق بين رؤية الصحافيين ورؤية السياسيين في دولة الكويت لمستوى الحرية المتاح للصحافة الكويتية ومدى التزامها بمسؤولياتها تجاه المجتمع، تبين من الجدول أن الفرق كان دالاً إحصائياً في متغيرين اثنين فقط، هما :

الأول : مستوى التزام الصحافة الكويتية بمسؤولياتها؛ حيث بلغت قيمة ف 18.473 بمعنوية تساوي صفراً، وجاء الفرق دالاً لصالح الصحافيين الذين يرون أن الصحافة الكويتية أكثر التزاماً بمسؤولياتها تجاه المجتمع، بينما يرى السياسيون أنها أقل التزاماً مما يرى الصحافيون.

الثاني : الاتجاه نحو حرية الصحافة في الكويت، وكان الفرق هذه المرة دالاً لصالح السياسيين الذين يرون أن هامش الحرية المتاح للصحافة الكويتية أكبر مما يعتقد الصحافيون أنفسهم، وبلغت قيمة ف 11.160 بمعنوية بلغت 0.001.

وهذه القيم تدل على اختلاف في وجهات النظر بين الصحافيين والسياسيين في متغيرات الدراسة الرئيسية المتمثلة في حدود الحرية المتاحة أمام الصحافة الكويتية ومدى التزامها بمسؤولياتها أمام المجتمع.

مناقشة النتائج وخلاصة البحث

في ضوء الدراسات السابقة تبين أن شبه انعدام الاحترافية والمهنية والبحث عن الربح السريع أدى إلى انغماس كثير من وسائل الإعلام العربية في أعماق دروب السياسة والمال واستغلال الأوضاع الأمنية والإرهاب في عدد من الدول العربية ليس لخدمة الصالح العام، وإنما لتحقيق مصالح الانتهازيين من رجال السياسة والمال[44]، وهو الأمر الذي يحذر هذا البحث من إمكانية تكراره في دولة الكويت بعدما توصل إليه من نتائج حول تضارب الرؤى لدى الصحافيين الكويتيين، وتناقضها مع مقتضيات حرية الرأي والتعبير.

كما تشير نتائج البحث الراهن إلى محدودية معرفة كثير من الصحافيين الكويتيين بالقوانين وبنود مواثيق الشرف التي تنظم مهنة الصحافة في الكويت؛ الأمر الذي انعكس على رؤاهم واتجاهاتهم نحو حرية الصحافة ومسؤوليتها بشكل عام، وهذا الأمر يتوافق مع ما أثبتته الدراسات السابقة من محدودية معرفة الصحافيين والنخب الإعلامية بالضوابط القانونية والأخلاقية التي تحكم العديد من جوانب العمل الصحفي؛ مما يعكس تراجع الحدس القانوني والأخلاقي لدى الصحافيين والنخب بوجه عام[45].

وفي ضوء المقارنة بين رؤى كل من الصحافيين والسياسيين الكويتيين نحو مفاهيم الحرية والمسؤولية في الصحافة الكويتية، نلاحظ أن هناك تباينات فيما بينهما وكذلك في المتغيرات المرتبطة بها، مثل: حرية الرأي والتعبير، المخاوف التي تواجه الصحافيين، مدى التزام الصحف الكويتية بمسؤولياتها إزاء المجتمع، ... إلى غير ذلك مما أوضحته الدراسة. ودلّت النتائج على اختلاف واضح في نقاط كثيرة بين السياسيين أعضاء مجلس الأمة (الذين يمثلون الفاعل الرئيسي في صناعة التشريعات الصحفية)

من جهة، والصحافيين أنفسهم من جهة أخرى، فيما يتعلق بحال الممارسة الصحافية وما يجب أن يكون عليه الوضع، ويعكس هذا الاختلاف أحياناً حالة من الصراع وأخرى حالة من الرضا والوفاق بين كلا الفريقين، ويمكن إجمال أبرز جوانب الاتفاق والاختلاف في رؤى الصحافيين والسياسيين لمفاهيم الحرية والمسؤولية في الصحافة الكويتية فيما يأتي:

- اختلفت رؤى الصحافيين والسياسيين حول الجهات التي يفضل كل منهم تبعية الصحف الكويتية لها؛ فبينما فضّل السياسيون تبعيتها للأفراد أو للمجتمع المدني في المقدمة، جاء تفضيل الصحافيين لهذا النمط من الملكية في المرتبة الأخيرة، ورأوا أفضلية تبعية الصحف للمؤسسات، وتتساوى لديهم تبعية الصحافة للدولة أو مؤسسات المجتمع المدني، وهو ما يعكس رغبة عدد لا بأس به من الصحافيين الكويتيين في عدم سيطرة الأفراد ورجال الأعمال على الصحافة في الكويت.
- يتفق السياسيون والصحافيون على أن نسبة الحرية المتاحة للصحفي هي نسبة محدودة. ونسبة قليلة هي من ترى أن الحرية المتاحة للصحفي مطلقة.
- ارتفاع قناعة السياسيين بالتزام الصحف الكويتية بمسؤولياتها إزاء المجتمع الكويتي أكثر من الصحافيين، ولكن كلا الطرفين يرى أن الصحافة الكويتية تلتزم بعدم ترويج الشائعات والفصل بين الخبر والرأي والاعتماد على المصادر الموثوقة كأبرز المسؤوليات التي التزمت بها الصحافة في الفترة الماضية.
- لوحظ وجود اتجاهات إيجابية مرتفعة لدى السياسيين نحو فكرة حرية الصحافة لكنهم أكثر تحفظاً فيما يتعلق بالحرية بشكل عام وأداء الصحافيين والصحافة الكويتية بشكل خاص. ظهر ذلك من خلال نسبة القبول المرتفعة لدى السياسيين لفكرة أن الحرية تساعد على طرح مختلف وجهات النظر؛ الأمر الذي يعزز الديموقراطية، بينما يرى أكثرهم أن الصحافيين الكويتيين يعملون لحسابهم الخاص، وأن الصحف الكويتية فيها تجاوزات عديدة للقواعد المهنية والأخلاقية.

- اختلفت رؤى الصحافيين والسياسيين حول نوع الرقابة على الصحف الكويتية؛ فيرى السياسيون أنها رقابة ذاتية بينما يرى الصحافيين أنها رقابة تفرضها جهات مسؤولة بالدولة، ولكنهما يتفقان بنسبة كبيرة على أنها رقابة لاحقة على النشر.
- ترى النسبة الكبرى من الصحافيين أنه لا توجد مخاوف تواجههم فى عملهم. ويختلف السياسيون والصحافيون ممن يرون وجود مخاوف حقيقية للصحافي، فالصحافيون يرون أن الخطر الأكبر يأتي من الكشف عن فساد الكبار بينما يرى السياسيون أن المخاوف من الحبس تأتي في المرتبة الأولى.
- اتفق السياسيون والصحافيون بنسبة متوسطة على أن السلطات في الكويت لا تتدخل فى الشؤون الصحافية إلا في ظروف خاصة، ويرى الصحافيون أن هناك علاقة متوازنة بين الصحافة والسياسة، بينما يرى السياسيون أن السلطة تتحكم في الصحف الكويتية.
- كان السياسيون أكثر انتصاراً لحرية الصحافة، وفي الوقت نفسه مسؤوليتها إزاء المجتمع من الصحافيين أنفسهم؛ حيث كانوا أكثر قبولاً لكون مفهوم حرية التعبير يشتمل على الصدق والشفافية دون قيود ونقل مشكلات الجماهير والكشف عن الفساد.
- اتفق الصحافيون والسياسيون على أنه كلما ارتفع سقف الحرية في الصحافة الكويتية زاد التزام تلك الصحف بمسؤوليتها تجاه المجتمع.
- أظهرت الدراسة وجود فروق بين الصحافيين والسياسيين من حيث رؤية كل منهم لمستوى التزام الصحافة الكويتية بمسؤوليتها؛ حيث رأى الصحافيون أن الصحف الكويتية أكثر التزاماً بمسؤولياتها تجاه المجتمع، بشكل أكبر مما يعتقده السياسيون.

الهوامش والمراجع

(*) هذا البحث تم تمويله ودعمه من قبل إدارة الأبحاث بجامعة الكويت تحت رقم (AM02/15).

(1) نجم، طه عبد العاطي: **الصحافة والحريات السياسية، دراسة في التوجهات الأيديولوجية**، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2005، ص48-49.

(2) الأحدب، عبد الحميد: "حدود الحريات والنظم الاجتماعية العربية-الأوروبية في مواجهة الإعلام، الإعلام العربي-الأوروبي حوار من أجل المستقبل"، **ضمن المؤتمر السادس الذي نظمه مركز الدراسات العربي-الأوروبي** 23-25 **فبراير**، بيروت: دار بلال للطباعة، 1998، ص 221.

(3) الطعيمات، هاني سليمان: **حقوق الإنسان وحرياته الأساسية**، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2000، ص 181.

(4) حسن، أشرف جلال: "حدود الحرية والمسؤولية المهنية في أداء الشبكات الإخبارية الفضائية العالمية وأثرها على اتجاه جمهور الأجانب نحو القضايا العربية: دراسة تطبيقية مقارنة"، **دراسة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي الرابع عشر "الإعلام بين الحرية والمسؤولية"**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 1-4 يوليو، الجزء الأول، 2008، ص43.

(5) مالك، هديل؛ وعباس، نضال: "دور القانون الدولي في حماية حرية الرأي والتعبير"، **المجلة السياسية الدولية**، العراق، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية: العدد 21، 2012، ص 319.

(6) البشير، سعد علي: "حرية الرأي والتعبير، الضمانات والمسؤوليات"، **مجلة البحث الإعلامي**، جامعة بغداد، كلية الإعلام: العدد 8، 2010، ص 93.

(7) النعيمي، حازم: **حرية الصحافة، لبنان**، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 1989، ص26.

(8) الصحافة والحريات السياسية، دراسة في التوجهات الأيديولوجية، ص 52-56.

(9) محمد، محمد سيد: **المسؤولية الإعلامية في الإسلام**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص216.

(10) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم : "الإعلام العربي حاضراً ومستقبلاً، نحو نظام عربي جديد للإعلام والاتصال"، **تقرير اللجنة العربية لدراسة قضايا الإعلام والاتصال في الوطن العربي**، تونس، 1987، ص66.

(11) "حدود الحريات والنظم الاجتماعية العربية ـ الأوروبية في مواجهة الإعلام، الإعلام العربي-الأوروبي حوار من أجل المستقبل"، ص231-233.

(12) http://www.ktuf.org/sites/default/files/pdf/511-44.pdf

(13) عبدالله، محمد حسن: **الحركة الأدبية والفكرية في الكويت، الكويت**: رابطة الأدباء الكويتيين، 2014.

(14) الحركة الأدبية والفكرية في الكويت.

(15) موقع الجمعية على الشبكة الدولية للمعلومات، موقع:
http://www.kja-kw.com/show_page.aspx?pid=1

(16) انظر تقارير مراسلون بلا حدود، 2013، 2016، على الشبكة الدولية للمعلومات موقع: rsf.org

(17) الفضلي، فضل: **قانون المطبوعات والنشر الجديد في الكويت**، متاح على الشبكة الدولية للمعلومات، موقع: http://araa.ae/index.php?view=article&id=3280:2014-08-13-01-04-43&Itemid=172&option=com_content

(18) قيراط، محمد: "حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر"، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 19، العدد 3-4، 2003، ص 105-150.

(19) علي، علي سيد: "الأخلاقيات الصحفية والمسؤولية وعلاقتها بحرية التعبير من منظور إسلامي"، **المؤتمر العلمي الأول "الإعلام والبناء الثقافي لحقوق المواطنة"**، جامعة أسيوط، كلية الآداب، 19-20 فبراير، 2008.

(20) النمر، أميرة محمد إبراهيم: "شريط المحادثة على القنوات الفضائية العربية بين الضوابط الأخلاقية والمسؤولية المهنية"، **المؤتمر العلمي الدولي الرابع عشر "الإعلام بين الحرية والمسؤولية"**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 1-3 يوليو، 2008.

(21) أمين، حنفي حيدر: "التعرض للحياة الخاصة للشخصيات العامة في حدود المسؤوليات القانونية والأخلاقية"، **دراسة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي الرابع عشر "الإعلام بين الحرية والمسؤولية"**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، 1-3 يوليو، الجزء الأول، 2008، ص 375-452.

(22) إبراهيم، محمد سعد: **أخلاقيات الإعلام والإنترنت وإشكاليات التشريع**، القاهرة : دار الكتب العلمية، 2007، ص 99-182.

(23) العباسي، أميرة: "رؤية الصحافيين في الصحف الخاصة المصرية لأخلاقيات الممارسة الصحفية"، **دراسة مقدمة في المؤتمر العلمي السنوي التاسع "أخلاقيات الإعلام بين النظرية والتطبيق"**، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، الجزء الأول ، مايو 2003، ص1-102.

(24) "حدود الحرية والمسؤولية المهنية في أداء الشبكات الإخبارية الفضائية العالمية وأثرها على اتجاه جمهور الأجانب نحو القضايا العربية: دراسة تطبيقية مقارنة"، ص43-131.

(25) الكحكي، عزة مصطفى: "حدود الحرية والمسؤولية كما يراها القائم بالاتصال بقناة الجزيرة الإخبارية"، **دراسة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي الرابع عشر "الإعلام بين الحرية والمسؤولية"**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، الجزء الثاني، 1-3 يوليو، 2008، ص563-614.

(26) خضر، نرمين زكريا: "اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية للصحافة المصرية في الألفية الثالثة"، **دراسة مقدمة في المؤتمر العلمي الدولي الرابع عشر "الإعلام بين الحرية والمسؤولية"**، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، الجزء الأول، 1-3 يوليو، 2008، ص285-373.

(27) "حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر"، ص 142.

(28) "الأخلاقيات الصحفية والمسؤولية وعلاقتها بحرية التعبير من منظور إسلامي".

(29) "شريط المحادثة على القنوات الفضائية العربية بين الضوابط الأخلاقية والمسؤولية المهنية".

(30) "التعرض للحياة الخاصة للشخصيات العامة في حدود المسؤوليات القانونية والأخلاقية"، ص375-452.

(31) "أخلاقيات الإعلام والإنترنت وإشكاليات التشريع"، ص99-182.

(32) Hindan, E. B.: "Divergence of Duty: Differences in Legal and Ethical Responsibilities", Journal of Mass Media Ethics, Vol.14, No.4,1999.

(33) "رؤية الصحافيين في الصحف الخاصة المصرية لأخلاقيات الممارسة الصحفية"، ص1-102.

(34) "حدود الحرية والمسؤولية المهنية في أداء الشبكات الإخبارية الفضائية العالمية وأثرها على اتجاه جمهور الأجانب نحو القضايا العربية: دراسة تطبيقية مقارنة"، ص43-131.

(35) "اتجاهات القائم بالاتصال نحو مفهومي الحرية والمسؤولية الاجتماعية للصحافة المصرية فى الألفية الثالثة"، ص285-373.

(36) "حدود الحرية والمسؤولية كما يراها القائم بالاتصال بقناة الجزيرة الإخبارية"، ص563-614.

(37) Voakes, P.S.: "Rights, Wrongs and Responsibilities: Law and Ethics in the Newsroom", **Journal of Mass Media Ethics**, Vol.15, Issue1, 2000, Pp14-29.

(38) Singletary, M. W. & Caudill, S. Caudill and Allen, White: "Motives for Ethical Decision Making", **Journalism Quarterly**, Vol.67, No.4, 1990, Pp 964–972.

(39) الحيزان، محمد بن عبد العزيز: **البحوث الإعلامية**، الطبعة الثانية، الرياض: مطبعة سفير، 1425هـ، ص 10.

(40) الأساتذة محكّمو الاستمارة:

1 - أ.د. محمد سعد إبراهيم وكيل كلية الإعلام، جامعة الأهرام الكندية، مصر.

2 - أ.د. محمود علم الدين وكيل كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

3 - أ.د. شريف اللبان أستاذ الصحافة وتكنولوجيا الاتصال بكلية الإعلام ، جامعة القاهرة.

(41) معامل الثبات هو نسبة التباين الحقيقي إلى التباين الكلي للدرجات، وهو القيمة العددية لارتباط الاختبار بنفسه، ومعامل الثبات المناسب هو 0.7 فأكثر، للمزيد انظر:

مراد، صلاح أحمد؛ و سليمان، أمين علي: **الاختبارات والمقاييس في العلوم النفسية والتربوية**

"خطوات إعدادها وخصائصها"، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2002، ص360 – 368.

(42) عزت، محمد فريد: **إدارة المؤسسات الإعلامية**، الطبعة الأولى، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 1994.

(43) تقارير "مراسلون بلا حدود" عن حرية الصحافة: 2010، 2013، 2015.

(44) "حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر"، ص 142.

(45) "التعرض للحياة الخاصة للشخصيات العامة في حدود المسؤوليات القانونية والأخلاقية"، ص375–452.